

« فان تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا من غير الجن ، واذا تأخر ، فقليل : جعلوا الجن شركاء لله ، لم يفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الاخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى . »

فأما انكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن : فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه . »

ثم يوضح عبد القاهر مافي الآية من معانٍ جمالية باعراب الجملة ، لأن النظم عنده قائم على معاني النحو ، فيقول : « واذا كان التقدير في (شركاء) أنه مفعول أول و (لله) في موضع المفعول الثاني ، وقع الانكار على كون شركاء لله تعالى على الاطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء ، وحصل من ذلك اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الانكار دخول اتخاذه من الجن ، لأن الصفة اذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان الذي يعلق بها من النفي عاما في كل مايجوز أن يكون له تلك الصفة — فاذا قلت : مافي الدار كريم ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له — وحكم الانكار أبدا حكم النفي . »

واذا أخر قليل : وجعلوا الجن شركاء لله — كان (الجن) مفعولا أول ، و (شركاء) مفعولا ثانيا — واذا كان كذلك كان (الشركاء) مخصوصا غير مطلق ، من حيث كان محالا أن يجري خبرا على الجن ، ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم — واذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالانكار الى الجن خصوصا أن يكونوا شركاء دون غيرهم — جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال — فانظر الآن الى شرف ما حصل منه المعنى بأن قدم (الشركاء) واعتبره ، فانه ينهك لكثير من الأمور ،